

المقطف

الجزء الثالث من السنة الثانية عشرة

ك ١ (ديسمبر) ١٨٨٧ = الموافق ١٦ ربيع اول سنة ١٣٠٥

تكاثر الغلال وضيق الاحوال

خلاصة تجارية

أبنا في مقالة سابقة عنوانها ضيق الاحوال ووقوف الاعمال^(١) عظم الضيق الذي حل بمالك الارض منذ سنة ١٨٧٢ الى الآن . وذكرنا في جملة اسباب "زيادة المحاصل من الزراعة والصناعة". ومرادنا الآن ان ندرج ذلك شرحاً وافياً لان المسألة ذات بال ولا يجاط بها إلا بعد اشباع الفرج وسرد الامثال . وسنذكر اشهرها بطلق عليه اسم الفلّة سواء كان من دخل ارض زراعية او معدنية كالقح والفضة او ما يستخرج من ذلك كالسكر والبنك كما سترى

التحج

من ينظر نظرة على البلدان الضيقة النطاق كصمر والشام لا يتضح له مقدار ما اعتدى سوق الحبوب من الكساد في المالك الكبيرة . فان الحبوب قد تكاثرت عندنا في بعض الاتحاد حتى لم يعد ثمنها يفي بنفقات ثمنها من مكان الى آخر ولكننا لا نجد هبوطاً متوالياً في ثمنها بل نجد انها تغلو تارة وترخص أخرى وتعود الى مثل ذلك عاماً بعد آخر . اما في اوربا فاسعار الحبوب قد اخذت تهبط منذ عشرين سنين وبنف وهبوطها مستمر^(٢) فما كان ثمنه ببلاد الانكليز مئة غرش سنة ١٨٨٢ صار ثمنه ٦٦ غرشاً سنة ١٨٨٥ و ٦٢ غرشاً وتصفاً سنة ١٨٨٦ . وما كان ثمنه باميركا مئة وعشرة غروش سنة ١٨٧٢ صار ثمنه سبعة وستين غرشاً سنة ١٨٨٧

وسبب هذا الهبوط اولاً ازدياد الغلال بانتساع الاراضي الزراعية وثانياً ازديادها بانتان طرق الزراعة وثالثاً سهولة النقل من مكان الى آخر وقلة اجرتهم بانتشار الترع والسكك

(١) في الجزء الحادي عشر من السنة الماضية

الحديدية . فقد كانت الاراضي الزراعية باميركا نحو اربعة وثلاثين مليون فدان سنة ١٨٦٢ فبلغت مئة وستة وثلاثين مليون فدان سنة ١٨٨٤ . وكانت غلتها من الحبوب نحو تسع مئة وسبعة وثلاثين مليون بشل^(٢) سنة ١٨٦٢ فبلغت نحو ثلاثة آلاف مليون بشل سنة ١٨٨٤ . وتضاعفت غلة الحبوب في اوربا بين سنة ١٨٦٩ وسنة ١٨٧٩ . وكان الصادر من القمح الروسي سنة ١٨٨٠ نحو ستة وثلاثين مليون بشل فبلغ سنة ١٨٨٤ نحو سبعة وستين مليون بشل اي انه كاد يتضاعف في اربع سنوات . وكانت قيمة الصادر من القمح والذرة والدقيق من الولايات المتحدة سنة ١٨٦٢ نحو اربعة وعشرين مليون ريال فبلغت سنة ١٨٨٠ مئتين وثمانية وعشرين مليون ريال . وكان الصادر من الهند الانكليزية سنة ١٨٨٠ اقل من اربعة عشر مليون بشل فبلغ سنة ١٨٨٥ اكثر من تسعة وثلاثين مليون بشل . وكان الصادر من استراليا وزيلاندا الجديدة سنة ١٨٨٠ اقل من اربعة عشر مليون بشل فبلغ سنة ١٨٨٥ اكثر من تسعة وعشرين مليون بشل . وسيزيد الوارد الى اوربا من الهند زيادة فاحشة بامتداد السكك الحديدية فيها ورخص اجرة النقل براً وبحراً . ولو زرع الاميركيون التمح في كل الاراضي الصالحة لزراعوا عندم لاستغلوا منه ما يكفي البشر كلهم لان عندم من الاراضي الصالحة لزراعوا نحو مليون وخمسة مئة الف ميل مربع ولا يزرع منها الا ثمان واثمان وسبعون الف ميل

ومن الزيادة اللاحقة في غلة التمح وكثرة الصادر منه تجعل الناس يأمن من القحط في مستقبل الزمان الا اذا كانوا حيث لا تصل اليهم موارد التجارة ولكنها قد ضرت بفلاحى اوربا واميركا ضرراً بليغاً واتصل ضررها بنا في مصر والشام فلم يعد قمحا يعد قمحا بمد من بلادنا لكساد سوقنا في غيرها وكثرة ما يلحقنا من النقصات في نقلها من داخلية البلاد الى الشواطى البحرية . وقد شاهدنا المحاربة هذا الصيف يجالون قحهم الى سواحل سورية ويعرضونه بالبحس الاثمان فلا يجدون من يشتاع منهم

السكر

اصح السكر من الحاجيات وصار الناس يتفاوتون في مقدار استعماله لى بحسب تنازولهم في الحضارة . ولا يخفى انه قد رخص رخصاً فاحشاً في السنين الاخيرة ولم يحدث ذلك دفعة واحدة بل تدرجياً . فما كان ثمة مئة غرش سنة ١٨٨٠ صار ثمة تسعين غرشاً سنة ١٨٨٢ وسبعة وستين غرشاً سنة ١٨٨٤ وواحداً وستين غرشاً سنة ١٨٨٥ وثمانية وخمسين غرشاً سنة ١٨٨٦ وسبعة واربعين غرشاً سنة ١٨٨٧

(٢) البشل كحل الحبوب يسع مئتين رطلاً مصرياً من المحنطة او ٢١ انة

واسباب هذا الرخص كثيرة منها زيادة المستخرج من السكر ونسبيل الوسائط لاستخراجه ولا سيما بعد الاعتماد على سكر البنجر (الثندور) . ومباراة دول فرنسا وجرمانيا والنمسا وبلجكا وهولندا وايطاليا وروسيا بعضها لبعض في ترويج سكرها واصداره من بلادها وذلك بدفع الاموال الطائلة لاصحاب معامل السكر بحسب ما يصدرونه. وانه وهذا اضر بالبلدان التي تصنع السكر من القصب كصير ورازبل وجزائر الهند الغربية وجنوبي افريقية حتى اضطرت الحكومة في هذه البلدان ان تعفي سكرها من بعض الضرائب او منها كلها لئلا يستطيع منافرة مالك اوربا

وقد قدر بعضهم ان السكر الذي استخرج سنة ١٨٨٦ كان اكثر من السكر الذي استخرج سنة ١٨٧٢ بثمانية وستين في المئة . وكان المستخرج من اميركا سنة ١٨٧٥ اثني عشر الف طن (٣) فبلغ سنة ١٨٨٦ مئة وعشرة آلاف طن اي انه زاد نحو ثمانية اضعاف في احدى عشرة سنة . وكان المستخرج من سكر البنجر في جرمانيا سنة ١٨٧٦ مئتي الف طن فصار سنة ١٨٨١ خمس مئة واربعة وتسعين الف طن وسنة ١٨٨٥ مليوناً وخمسة وخمسين الف طن . وكان الصادر من السكر من جرمانيا سنة ١٨٧٦ خمس مئة الف قنطار (مصري) فبلغ سنة ١٨٨٥ ستة ملايين قنطار اي انه زاد اثني عشر ضعفاً في تسع سنوات . والسبب الاكبر لذلك ما تدفعه الحكومة الجرمانية من المال للذين يصدرون السكر من بلادها حتى ان ربح تجار السكر في بلادها يتوقف كله او اكثره على ما تدفعه لهم اعانة . وبقية دول اوربا المناظرة لجرمانيا في ترويج سكرها تفعل مثل ذلك فدولة روسيا كانت تدفع اكثر من ستمائة غرش مبرية عن كل طن من السكر يصدر من بلادها . ودولة فرنسا كانت تدفع نحو ثمانية غرش عن كل طن . وقد قرّر بعضهم في مجلس النواب الالماني سنة ١٨٨٦ ان مقدار الاعانة المالية التي دفعتها الحكومة الالمانية لاصدار السكر من بلادها بلغت الى ذلك العهد اربعين مليون ريال . وان الاعانة التي يلزم دفعها سنة ١٨٨٦ تبلغ عشرة ملايين ريال وهذا المبلغ يساوي اجرة كل العاملین في معامل السكر الالمانية . ولذلك زادت ارباح مكرري السكر في المانيا زيادة فاحشة فكانت المئة من راس ما لم تربح تسعين في بعض السنين الاخيرة واكن الحكومة خسرت خسارة كبيرة وهي تحاول ملافاة الخسارة وقد فاتها قول النائل

اذا استغنيت من دام بداه فاقبل ما اضرك ما شفاكا

وتج من رخص السكر وغيره من حاصلات الزراعة ضرر عظيم لحق بانكلترا وجرمانيا

وفرنسا وإيطاليا وبلجكا وكادت جزائر الهند الغربية والشرقية تخرب خراباً تاماً ولاسيما جزيرة جافا الكثيرة السكان

القمح

لم ترخص القمح في بلادنا رخصاً يذكر منذ سنة ١٨٧٢ الى الآن اوان اسواق بلادنا ولاسيما بلاد الشام لا يعتمد عليها فان القمح يباع فيها في بعض شهور السنة بثلاثة اضعاف ما يباع به في البعض الآخر وذلك لعدم انتظام التجارة عندنا واما اسواق اوربا ولاسيما بلاد الانكليز فقد رخص القمح فيها رخصاً متزايداً مستمراً بزيادة الوارد اليها من اميركا واستراليا . ففي سنة ١٨٧٦ كانت قيمة الوارد الى بلاد الانكليز من اميركا الشمالية ثلاثة ملايين ريال فبلغت سنة ١٨٨٥ نحو خمسة وثلاثين مليون ريال . وكانت قيمة الوارد من استراليا^(٥) سنة ١٨٨٢ اقل من تسع مئة الف ريال فبلغت سنة ١٨٨٥ نحو ستة ملايين ريال . ولما رخص القمح رخصت معه جميع المدخات والمعدات وبلغ الرخص اشدّه في شحم الخنزير فصار ثمنه سنة ١٨٨٦ نصف ما كان سنة ١٨٨٢ وذلك لكثرة استعمال الزيوت النباتية ولاسيما زيت النطن

البن والشاي

تناقص ثمن البن كثيراً في الصين الاخيرة فبلغ ادناه في اوائل سنة ١٨٨٦ . وتناقص ثمن الشاي اكثر ما تناقص ثمن السكر ثم زاد ثمن البن بضعة في لواثل سنة ١٨٨٦ فصح الرطل المصري في شهر يونيو (حزيران) خمسة غروش وكان في شهر يناير (ت) باقل من غرشين وسبب ذلك محل موسم في برازيل وفي غيرها من البلدان فان معدل غلة برازيل سبعة ملايين وخمس مئة الف كيس من البن ولكنها لم تزد في العام الماضي عن ثلاثة ملايين وثمانين وخمسين الفاً . ومعدل غلة جافا مليون وخمس مئة الف كيس فبلغت في العام الماضي اربع مئة واربعين الف كيس فقط . ولكن ازدياد الثمن لم يكن كله من محل الموسم بل من عفاقت التجارة في فرنسا واميركا على اتياع البن وطلب استلامه

اما الشاي فكان الصادر منه من الصين سنة ١٨٧٢ مئتين واربعه وثلاثين مليون ليبرة فبلغ سنة ١٨٨٥ ثلثة مئة وسبعة وثلاثين مليون ليبرة . وكان الصادر منه من الهند سنة ١٨٧٩ خمسة وثلاثين مليون ليبرة فبلغ سنة ١٨٨٥ ثمانية وستين مليون ليبرة . وكان الوارد الى بلاد الانكليز سنة ١٨٧٦ مئة وستة وخمسين مليون ليبرة من الصين وثمانية وعشرين مليون ليبرة من الهند فبلغ سنة ١٨٨٦ مئة وخمسة واربعين مليون ليبرة من الصين وواحداً وثمانين مليون ليبرة من

(٥) يوتي بالقلم من استراليا الى انكلترا مبرداً فيصل اليها جيداً طرباً كانه دُجج يوم وصوله

الهند . وزيادة الرارد من الهند رخصت الثمن كثيراً لان درهم الشاي الهندي انوى من درهم الشاي الصيني

الحديد

كان الحديد المستخرج من الارض سنة ١٨٧٠ نحو احد عشر مليوناً وخمس مئة وخمسة وستين الف طن فبلغ سنة ١٨٧٢ اربعة عشر مليوناً وثلاثة وخمسة واربعين الف طن وسنة ١٨٨٢ اكثر من واحد وعشرين مليون طن . وكان ثمن الطن من الحديد الاميركي سنة ١٨٨٠ خمسة واربعين ريالاً فتنزل سنة ١٨٨٥ الى ستة وعشرين ريالاً وخمسة اثنان الريال . وكان ثمن الطن من حديد كليفلند في بلاد الانكليز اربع ليرات انكليزية وسبعة عشر شلماً سنة ١٨٧٢ فنزل الى ليرتين وخمسة شلنات سنة ١٨٨٠ . والى ليرة وعشرة شلنات ونصف سنة ١٨٨٦ . ونزل ثمن فولاذ بسم من اثني عشرة ليرة سنة ١٨٧٤ الى اربع ليرات سنة ١٨٨٧ . واسباب ذلك اولاً اكتشاف مالكا اوربا واميركا من استخراج الحديد وثانياً اثنان الوسائط المستخدمة لافتلاخ المعدن وسبكه فان الانسان الذي كان يستخرج ١٧٢ طناً سنة ١٨٧٠ صار يستخرج ١٩٤ طناً سنة ١٨٨٠ و٢٦١ طناً سنة ١٨٨٤ . وثالثاً ابدال الحديد بالفولاذ والنولاذ اكثر اقامة من الحديد . ثم ان اكتشاف الطريقة الجديدة لاجل النولاذ خضرت الانكليز نحو خمسة ملايين من الليرات ثمن مسابك النولاذ القديمة التي لم يعد لها نفع وعطّلت تسعة وثلاثين الف عامل

التحاس

رخص نحاس ظاهر جأياً في بلادنا كما هو ظاهر في غيرها لكثرة المستخرج منه فانه استخرج من الارض سنة ١٨٨٥ مضاعف ما استخرج منها سنة ١٨٧٢ . واكثر الزيادة من الولايات المتحدة واسبانيا والبرتغال فقد كان المستخرج من الولايات المتحدة سنة ١٨٧٢ ثلاثة وعشرين الف طن فبلغ سنة ١٨٨٥ اكثر من اربعة وسبعين الف طن وهذه الزيادة الناحشة اخرت بيوتاً كثيرة حتى ان احدى الشركات الكبيرة اطلت عشرين مسبكاً من مسابكها وعددها ثمانية وعشرون . ومنجم منسفيدل (بجرمانيا) التي رجمت . . . ٥٦٧٥٠٠ شلن سنة ١٨٨٤ اخضرت ٦٥٢٢٢٨ شلماً سنة ١٨٨٥

التصدير والرياحي

المخطّ ثمن الرصاص نحو ٢٩ في المئة منذ سنة ١٨٨٠ الى الآن فافلس كثير من الشركات الانكليزية العاملة في استخراج الرصاص . وكان ثمن الطن منه ٨٧ ليرة انكليزية سنة ١٨٦٤ وبلغ ١٥٩ ليرة سنة ١٨٧٢ فهبط بعد ذلك حتى بلغ ٥٢ ليرة ونصفاً سنة ١٨٧٩ . ثم ارتفع رويداً رويداً وبلغ ١٠٧ ليرات في يوليو (حزيران) هذه السنة

التنك (الضنج)

يراد بالتنك او الضنج صفائح الحديد المبيضة بالتصدير فهذه الصفائح قد رخص ثمنها حتى صار هذه السنة نصف ما كان سنة ١٨٧٢ وسبب ذلك رخص الحديد وانقار طرق التبييض فان المعمل من معامل التنك يصنع الآن أكثر من مضاعف ما كان يصنعه قبلاً بالنفقة نفسها . ونجح من زيادة المصنوع ورخص الثمن أن افلس اربعون معيلاً من معامل التنك الانكليزية وهي اثنا وثمانون وحاولت حكومة جرمانيا ان تفوي معاملها بوضع ضريبة باهظة على التنك الانكليزي فكانت النتيجة أن قلّ المصنوع فيها والصادر منها وزاد الوارد اليها

الزيتي

ان ما كان ثمنه ٢٦ غرشاً من الزيتي سنة ١٨٧٤ اصار ثمنه خمسة غروش سنة ١٨٨٤ وسبب ذلك كثرة المستخرج من معادن كليفورنيا فان المستخرج منها كان ثلاثين الف قطار سنة ١٨٧٠ فيبلغ نحو ثمانين الف قطار سنة ١٨٧٧

الفضة

كانت قيمة المستخرج من الفضة ٦٥ مليون ريال سنة ١٨٧٢ فبلغت ١٢٤ مليوناً سنة ١٨٨٥ اي ان الزيادة بلغت أكثر من تسعين في المئة في اربع عشرة سنة وهذا رخص قيمة الفضة كثيراً فان الاوقية من الذهب كانت تساوي اقل من ثمانين اوقية من الفضة سنة ١٨٧٧ فصارت تساوي نحو احدى وعشرين اوقية ونصف سنة ١٨٨٧

الغنم الحجري

أكثر البلدان استخراجاً للغنم الحجري بريطانيا والولايات المتحدة وجرمانيا وفرنسا وليجكا . وكل مملكة من هذه الممالك زاد الغنم المستخرج منها زيادة فاحشة في السنين الاخيرة فكان المستخرج من بريطانيا ١٠٩ ملايين طن سنة ١٨٧٠ فيبلغ أكثر من ١٩٥ مليون طن سنة ١٨٨٥ . وزاد في بقية الممالك على هذه النسبة تقريباً وذلك بانقار وسائل استخراج الغنم . ثم ان انقار وسائل الايقاد قللت الاحتياج الى الغنم الكثير ولذلك رخص ثمنه كثيراً . وقد حسب ان الغنم المستخرج في الولايات المتحدة سنة ١٨٨٦ كان مقداره أكثر من المستخرج سنة ١٨٨٥ بليون وسبع مئة وخمسة وثمانين طناً . وثمنه اقل من ثمن المستخرج سنة ١٨٨٥ بنحو اربعة ملايين واربع مئة وتسعة عشر الف ريال

البتر وليموراو زيت الكماز

كان ثمن برمبل البتر وليمورا باميركا سنة ١٨٧٠ ثلاثة ريالاً وستة وثمانين من مئة من

الريال فبلغ سبعة وثمانين من مئة من الريال سنة ١٨٨٥ وواحدًا وسبعين من مئة من الريال سنة ١٨٨٦ وكان المستخرج ٥٥١.٧٤٥ برميلاً سنة ١٨٧٠ فبلغ ٢.٦٢٦١.٠٠٠ برميل سنة ١٨٨٢ ثم انخفض الى ٢٥٧٩٨.٠٠٠ برميل سنة ١٨٨٦

القطن

كانت غلة القطن في الدنيا ٦٥٢٤.٠٠٠ بالة سنة ١٨٧٤ فبلغت ٨٦٧٨.٠٠٠ بالة سنة ١٨٨٦ ومنه الزيادة كلها من الولايات المتحدة لان غلة القطن فيها كانت ٣٩٤٠.٠٠٠ بالة سنة ١٨٧٢ فبلغت ٦٥٧٥.٠٠٠ بالة سنة ١٨٨٦ واكن ثمن القطن لم يهبط كثيراً منذ سنة ١٨٧٢ وما من التسوجات القطنية فهبط بزيادة المناظرة بين النساجين وانما ادوات النسيج

الصوف والحريز

كان الصوف الجزور في الولايات المتحدة سنة ١٨٨٠ مئتين واربعه وستين مليون ليبرة فبلغ سنة ١٨٨٥ ثلثمئة وتسعة وعشرين مليون ليبرة . وقد نقص ثمنه ولكن لا بنسبة زيادته . والحريز زاد الباراد منه الى اوربا وهبط سعره من سنة ١٨٧٧ الى سنة ١٨٨٦ نحو اربعين في المئة ولكن هبوط السعر كان اكثر من الزيادة في كمية الوارد وسبب ذلك اعتياد النساجين على مواد اخرى بدل الحريز كالراعي ونحوه . ورخص ثمن الصوف والحريز ضرراً بالبلاد السورية ضرراً بليفاً كما لا يخفى

الورق

كان الورق يصنع اولاً من الخرق القطنية والكتانية ثم لما كثر الطلب عليه بكثرة تأليف الكتب والجرائد غلثته كثيراً وحينئذ عملت الفكرة في ايجاد مادة اخرى لهله بدل الخرق فاعتمد الورقون على الياف الخشب والقش وما اشبه وكانت النتيجة ان الورق الجيد هبط ثمنه نحو النصف بعد سنة ١٨٧٢ والورق الردي هبط ثمنه اكثر من ذلك كثيراً ورخصت الخرق للاستغناء عنها بغيرها

الكينا

كان ثمن اوقية الكينا ببلاد الانكليز سنة ١٨٦٥ اربعة شلنات وثلث شلن ثم ازداد رويداً رويداً حتى بلغ سنة ١٨٧٧ ستة عشر شلناً ونصفاً بسبب انتشاب الحرب في اميركا الجنوبية . وكان الانكليز والهولنديون قد زرعوا اشجار الكينا او السنكونا في الهند وجزائر الهند الشرقية فتمت وايست واستخرجت الكينا من خشبها فهبط ثمنها حتى بلغ ثمن الاوقية شلنين ونصف لا غير